اقتصاد

السويدي رئيساً لصندوق «قطر السيادي»

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

أصدر أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الثلاثاء، قراراً بتعيين محمد سيف سعيد السويدي رئيساً تنفيذياً لجهاز قطر للاستثمار (صندوق الثروة السيادي)، خلفاً لمنصور بن إبراهيم بن سعد آل محمود الذي تولى حقيبة وزارة الصحة العامة، في تعديل تشكيل مجلس الوزراء أمس. ويأتي السويدي ليدير صندوق الثروة السيادي القطري، من قلب الجهاز الذي انضم إليه قبل 14 عاماً، إلى أن وصل إلى منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار في جهاز قطر للاستثمار في الأميركيتين، إذ يقود عمليات الاستثمار بمختلف فئات الأصول هناك. كما يشترك في عضوية اللجنة التنفيذية للجهاز، ومنذ التحاقه بالجهاز عام 2010 شغل عدداً من المناصب من ضمنها مدير صناديق الأسهم الخاصة، ومدير محافظ الصناعات والتكنولوجيا والإعلام والاتصالات، وسبق أن ترأس مكتب الجهاز في نيويورك بين العامين 2015 و2020، وساهم في تأسيس مكتب الجهاز في الولايات المتحدة، الذي يضمّ فريق العمل الداعم لرسالة الجهاز في أن يصبح من أهم المستثمرين من الولايات المتحدة. وقبل انضمامه إلى جهاز قطر للاستثمار، شغل السويدي منصب مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات لدى مصرف الريان القطري عام 2006، وشملت مهامه القطاع الحكومي والعقارات، وقبل انضمامه إلى مصرف الريان، تولّى منصب محلل مالي في الإدارة المالية لشركة إكسون موبيل قطر من 2004 إلى 2006.

وقفزت قيمة أصول صندوق الثروة القطري منذ بداية عام 2024 بنسبة 22,6% وبواقع 97 مليار دولار، لتصل إلى 526 مليار دولار. وبحسب تصنيف معهد صناديق الثروة السيادية، فقد دعم أصول الجهاز العوائد الكبرى للمحفظة الاستثمارية والموزعة قطاعياً وجغرافياً على جميع قارات العالم، علاوة على الارتفاعات التي حققتها الأسواق الأوروبية والأميركية ولعبت دوراً كبيراً في تعزيز عوائده. وحافظ جهاز قطر للاستثمار على المرتبة الثامنة عالمياً، فيما بلغ حجم إنفاقه 5,9 مليارات دولار في عام 2023. ويمتلك جهاز قطر للاستثمار حصصاً في أيقونات استثمارية عالمية شهيرة، أبرزها البنك الزراعي الصيني، وشركة فولكس فاغن الألمانية للسيارات، وشركة غلينكور البريطانية السويسرية لتجارة السلع الأولية والتعدين، وبنك باركليز، وشركة سينسبري. وعام 2015 افتتح جهاز قطر للاستثمار مكتباً في نيويورك لاستثمار 35 مليار دولار بالولايات المتحدة، واستحوذ على نحو 10% من شركة إمباير استيت ريالتي تراست، المالكة لمبنى «إمباير استيت» في عام 2016، وتستحوذ بريطانيا على الحصة الكبرى من إجمالي استثمارات قطر الخارجية، أبرزها برج شارد في لندن، و20% من الشركة المالكة لمطار هيثرو لندن، وأسس الصندوق في عام 2005 لإدارة فوائض النفط والغاز الطبيعي.

وفي 16 مايو/ أيار 2023 أعيد تشكيل مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار برئاسة محافظ مصرف قطر المركزي الشَّيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، خلفاً للشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني الذي عُيِّن رئيساً للوزراء، وزيراً للخارجية، في التعديل الوزاري آنذاك.

واعتبر رئيس الوزراء القطري، في حديث تلفزيوني في إبريل/ نيسان الماضي، جهاز قطر للاستثمار أداة للتنويع الاقتصادي، وأداة لتنويع مصادر الدخل، مشيراً إلى أن الدولة تعتبره مثل «بوليصة التأمين للأجيال القادمة»، فالدولة تستثمر الفوائض الموجودة للمستقبل.

(Getty)

1,9 مليون مؤسسة معنية بالذكاء الاصطناعي

وصل عدد المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي في الصين إلى ما يقرب من 1,9 مليون حتى يوم 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وفقاً لما أعلن المركز الوطني لخدمة بيانات رمز الائتمان الاجتماعي الموحد للمنظمات والمؤسسات التابع للهيئة الوطنية لتنظيم السوق، أمس الثلاثاء. وأظهرت أحدث البيانات أن المنظمات والمؤسسات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي تتركز بشكل خاص في المناطق الساحلية بجنوب الصين وشرقها، حيث يمثل عددها 57% من العدد الإجمالي على مستوى البلاد، ومن بينها هناك 280 ألفاً في قوانغدونغ، التي تتصدر المرتبة الأولى بنسبة 14,7% من الإجمالي. كما شهدت مقاطعة هاينان نمواً سنوياً بمتوسط بلغ 35%.

لقطات

مصر تسوق مشروعات «المجتمعات العمرانية»

تفقّد وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مصر، شريف الشربيني، الجناح المصري بمعرض سيتي سكيب، بمدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، لمتابعة المشروعات المعروضة من خلال الشركات المصرية، والوقوف على حجم الإقبال على تلك المشروعات. وتابع شريف الشربيني موقف تسويق مشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة، والتي يتم تسويقها من خلال شركات التسويق العقاري المصرية، وفي مقدمتها مشروع الحي السكني الخامس «جاردن سيتي» بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومشروعات الأبراج بمدينة العلمين الجديدة، بحسب بيان.

السعودية: اتفاق مع شركة كورية بملياري ريال

وقعت الشركة الوطنية للإسكان في السعودية NHC اتفاقية مع شركة نيفر كلاود الكورية NAVER CLOUD Corporation؛ للتفاهم حول تأسيس شراكة استثمارية لمحفظة من الأصول يُتوقع أن تتجاوز قيمتها ملياري ريال. وأوضحت الشركة، في بيان لها أمس الثلاثاء، أن هذه المحفظة تهدف إلى تطبيق نماذج الأعمال والخبرات المتقدمة التي تتميز بها منظومة نيفر NAVER الكورية في السوق السعودية. وجاءت الاتفاقية برعاية وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد الحقيل، وحضور نائب رئيس مجلس إدارة NHC إيهاب الحشاني؛ وذلك ضمن فعاليات معرض سيتي سكيب العالمي بالرياض.

اشتراكات الموبايل في عُمان ترتفع 3,67%

شهدت أعداد اشتراكات المنتفعين بخدمات الاتصالات في عُمان ارتفاعاً خلال تسعة أشهر من العام الجاري 2024، مع ارتفاع عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف النقال «الموبايل» آجل الدفع. وأظهرت بيانات للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ارتفاع عدد اشتراكات المنتفعين بالهاتف النقال بنسبة 3,67%، ليرتفع عددهم إلى 7,241 ملايين اشتراك، وبواقع 256,08 ألف اشتراك خلال تسعة أشهر من العام الجاري، مقارنة بعددها في نهاية العام الماضي البالغ 6,985 ملايين اشتراك. ودعم عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف النقال ارتفاع عدد اشتراكات منتفعي الهاتف النقال بالخطوط آجلة الدفع، بنسبة 21,17% خلال تسعة أشهر من العام الجاري.

لبنان: وصول 108 ملايين دولار من تعهدات مؤتمر باريس

بيروت ـ **أنديرا الشوفي**

عُقد في السرايا الحكومية، أمس، اجتماع لمتابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر باريس لدعم لبنان الذي انعقد في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، برئاسة منسق لجنة الطوارئ الحكومية، وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال ناصر ياسين، ومشاركة المنسق المقيم والإنساني للأمم المتحدة في لبنان عمران ريزا، وممثلي الوزارات المعنية والمنظمات الدولية. وتم خلال الاجتماع عرض التعهدات التي قدمتها الدول خلال مؤتمر باريس والتي بلغت قيمتها الإجمالية نحو مليار دولار أميركي، وتوزعت بين 775 مليون دولار لتمويل الاحتياجات الإنسانية و204 ملايين دولار لدعم الجيش والقوى الأمنية. ومن أصل التعهدات، وصل حتى الآن من الجهات المانحة مبلغ 108 ملايين دولار هبات إلى عدد من المنظمات الدولية لتغطية جزء من النداء العاجل المشترك (Flash Appeal).

وتمّت مناقشة العمل على تحديد آلية التنسيق مع الجهات المانحة بالتعاون بين لجنة الطوارئ الحكومية والأمم المتحدة في لبنان وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الفرنسية، الجهة الداعية للمؤتمر، وذلك لمتابعة توزيع التعهدات على القطاعات الإنسانية المختلفة، وبحث سبل تعزيز دور الوزارات المعنية في تقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية خلال حالة الطوارئ الإنسانية المستجدة نتيجة العدوان على لبنان. وتم البحث في التعاون القائم بين لجنة الطوارئ الحكومية والأمم المتحدة لتطوير منصة موحدة تهدف إلى تتبع مسار إدارة وتوزيع المساعدات المالية والإنسانية، من المصدر حتى المستفيد، وتؤمن الوصول إلى البيانات كافة وذلك في إطار تعزيز مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات للجمهور. ويبلغ عدد النازحين في لبنان بسبب الحرب بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله نحو مليون و400 ألف شخص، حسب تصريحات سابقة لوزير الزراعة اللبناني عباس الحاج حسن.

وكانت الأمم المتحدة قد حذرت في وقت سابق من أن لبنان يواجه «أزمة إنسانية كارثية»، ودعت، على لسان المنسقة الأممية الخاصة في لبنان، هينيس بلاسخارت، إلى تبني آليات واضحة لتطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع الإسرائيلي اللبناني، مشددة على خطورة الأوضاع الإنسانية جراء الحرب. وأسفر العدوان على لبنان عن أضرار بالغة بالعديد من القطاعات الاقتصادية.

العالم يندفع نحو الأصول الخطرة

مصطفى عبد السلام

أصبح العالم يميل نحو المغامرات المالية والمقامرات الاستثمارية والإقبال الشديد على حيازة الأصول الخطرة، بل وعالية المخاطر، لتحقيق أرباح سريعة ربما تعوضهم عن الخسائر الفادحة التي تعرضوا لها خلال أزمات التضخم والتشدد النقدي وقفزة سعر الفائدة وزيادة كلف الإنتاج وجائحة كورونا.

ملياردیرات يربحون المليارات في يوم واحد بالمراهنات على أحداث سياسية ومناسبات انتخابية وأحياناً بسبب ضربات الحظ، وهو ما زرع حلم الثراء السريع لدى شريحة كبيرة من المضاربين والحيتان وصائدي الصفقات وتجار الأزمات. ما دعم الحلم، أن الملياردير، إيلون ماسك، حقق مكاسب ضخمة عقب فوز ترامب بلغت نحو 30 مليار دولار في يوم واحد، ليتصدر أثرياء العالم بثروة 300 مليار دولار. لم يكن ماسك وحده الذي جنى أرباحًا مليارية من فوز ترامب، فقد قفزت ثروات عدد من ملياردیرات أميركا. ثروة بيل غيتس، زادت ملياري دولار، لتبلغ 160 مليار دولار، رغم دعمه للمرشحة كامالا هاريس. كذلك ربح مضاربون ملايين الدولارات بسبب الرهان على الدولار الذي ارتفع لأعلى مستوياته في أربعة أشهر.

ومنذ فوز ترامب، هناك تغييرات ملحوظة في أسواق المال وخريطة أدوات وفرص الاستثمار المتاحة. هناك اندفاع من شريحة من المستثمرين نحو حيازة الأصول عالية المخاطر مثل العملات الرقمية وأسهم شركات الذكاء الاصطناعي والنفط والتكنولوجيا وإنتاج السلاح والسيارات الكهربائية وإدارة السجون، وكذا العملات، ومنها الدولار، وهناك مضاربات شديدة على أدوات الاستثمار الخطرة. وفي المقابل، هناك تراجع للاستثمار وضخ الأموال في الأدوات شبه المضمونة مثل الذهب وأدوات الدين، ومنها السندات وأذون الخزانة.

تدفقت مليارات الدولارات على سوق العملات الرقمية، وهو ما دفع بسعر بيتكوين، إلى حاجز 90 ألف دولار أمس، بنسبة زيادة 32% منذ فوز ترامب، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق. وفي المقابل، شهد سوق الذهب هروباً للأموال، رغم أنه يصنف على أنه الاستثمار الآمن، وهو ما أدى إلى تراجع الأسعار لتتداول أمس عند أدنى مستوى في قرابة شهرين. ودعم التراجع ارتفاع قيمة الدولار بعد فوز ترامب، وتوقعات بتراجع منسوب المخاطر الجيوسياسية، سواء في أوكرانيا أو الشرق الأوسط مع وعد ترامب بوضع نهاية سريعة للحروب القائمة.

من المتوقع أن تشهد أسواق العالم حالة تذبذب ملحوظة وميلاً نحو حيازة الأصول الخطرة إلى حين تولي ترامب منصبه يوم 20 يناير/ كانون الثاني، والكشف عن خططه السياسية والاقتصادية المقبلة.

متفرقات اقتصادية

إجراءات لمعالجة أزمة تكدّس موانئ في الجزائر

الجزائر ـ **محمد وال**

اعتمدت السلطات الجزائرية إجراءات جديدة تقول إنها تهدف إلى تنفيس عدد من الموانئ التجارية في البلاد التي تعاني من اكتظاظ، وبالتالي التقليل من التكاليف المالية المترتبة عن انتظار البواخر وتقليصها تدريجيا إلى 24 ساعة على الأكثر، والتي عادة ما يدفعها المستهلك النهائي في سعر السلع والمنتجات المستوردة من الخارج. في هذا السياق، أصدرت وزارة النقل الجزائرية تعميما بتاريخ الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، موجه للموانئ التجارية ورد فيه أن هذه الإجراءات جاءت تنفيذا لتوجيهات مجلس الوزراء المنعقد في الثاني من يونيو/ حزيران 2024، التي تضمنت اعتماد آلية تنسيق لتسيير وضعية الضغط الناجمة عن أوقات الانتظار الطويلة في الموانئ، وتقليصها إلى 24 ساعة حدا أقصى. وجاء في التعميم أنه «يتم إبلاغ وكلاء السفن (وسطاء بين شركة الشحن والمستورد)، بأنه في إطار التدابير التي اتخذت من قبل قطاع النقل لتحسين الظروف التي ترسو فيها البواخر في الموانئ الوطنية، يجب عليهم من الآن فصاعدا، وفي حالة حدوث ازدحام في ميناء الوصول للسفن التي تم تعيينهم لتمثيلها في الموانئ الوطنية، أن يتحملوا مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة لإخطار ملاك السفن مسبقا حتى يمكن تحويل سفنهم للرسو في ميناء آخر غير ميناء الوصول الأول».

وفق رئيس تنفيذي لأحد الموانئ التجارية لـ «العربي الجديد»، فإن المغزى من التدابير الجديدة، معالجة مشكلة العشرات من السفن التي تبقى لفترات طويلة في حالة انتظار خارج الموانئ لتفريغ حمولتها على الأرصفة، ما يترتب عنه تكاليف إضافية للانتظار تدفع من طرف المستوردين. ويضيف المسؤول ذاته، أنه بموجب هذا التعميم، فإن وكلاء السفن وبالتنسيق مع إدارة الموانئ التجارية التي تعاني حالة اكتظاظ، صاروا ملزمين بإخطار مالك السفينة بضرورة تغيير وجهتها نحو مرفأ بحري آخر لا يعاني من مشكل الزحمة، مشيرا إلى أن هذا الإجراء من طرف السلطات جاء من منطلق أنه من غير المقبول أن تبقى سفينة تنتظر لعدة أيام بأحد الموانئ بسبب حالة الاكتظاظ، بينما يمكنها التفريغ في ميناء آخر مباشرة ودون انتظار. ومنذ أشهر تشهد عدة موانئ تجارية بالجزائر اكتظاظا كبيرا، ما دفع شركات شحن عالمية على غرار الفرنسية «سي إم إي- سي جي- إم CMA CGM» لفرض رسوم إضافية على عملياتها نحو أربعة مرافئ بحرية جزائرية اعتبارا من شهر سبتمبر/ أيلول 2024، العاصمة ووهران (غرب) وبجاية وسكيكدة (شرق). وفرضت «سي إم إي- سي جي إم» على المستوردين في الجزائر دفع 150 يورو إضافية، عن كل حاوية ذات طول 20 قدما (نحو ستة أمتار)، يتم شحنها من أوروبا نحو الموانئ الأربعة المعنية بهذا الإجراء. مجموعة الشحن البحري الفرنسية العملاقة «سي إم إي- سي جي إم» تأسست عام 1978، وتفرّع نشاطها ليشمل أيضا النقل الجوي للسلع والبضائع، وهي موجودة في 160 بلدا من خلال 400 مكتب و160 ألف موظف بأسطول يتكون من 420 باخرة.

جانب من ميناء العاصمة الجزائرية (فاروق باتيش/فرانس برس)

«الدعم السريع» ترفض التعامل بالعملة الجديدة

> أعلنت مليشيات الدعم السريع عدم اعترافها بالفئتين الجديد تين اللتين يعتزم بنك السودان المركزي طباعتهما

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

بادرت مليشيات الدعم السريع إلى رفض قرار بنك السودان المركزي بشأن طرح فئتين جديدتين من العملة (500 و1000 جنيه)، وأعلنت عدم اعترافها بهما. وأكدت الإدارة المدنية التابعة لـ «الدعم السريع» في الضعين عاصمة ولاية شرق دارفور أنها ستعتمد على الدولار عملة بديلة في دارفور إلى أن تتم ترتيبات لإنشاء مطابع العملة المحلية. وكان بنك السودان المركزي أعلن عزمه تغيير العُملة الورقية، رغم تعطل عمل الكثير من المصارف في كامل إقليم دارفور وولايات كردفان والجزيرة والخرطوم. مستشار قائد المليشيا أيوب نهار قال في تصريح صحافي الأحد الماضي: إنهم غير معنيين بما تقوم به الحكومة، معتبراً أنّ الخطوة «حصار اقتصادي» على السكان في مناطق سيطرة الدعم السريع. وأضاف: هُنالك عدة بدائل نعكف عليها حالياً بينها المحفظة المالية متعددة العملات، وتوجد طرق أخرى للتعامل مع التطورات وتجاوز هذه الأزمة.

ووصف خبراء اقتصاد ومال خطوة الحكومة بتغيير العملة بالمستعجل وقد يزيد من تجارة العملات في السوق السوداء ويفتح الباب أمام ارتفاع متسارع لقيمة الدولار، لكن في الوقت نفسه كشفت خطوة الحكومة عن امتلاك قوات الدعم السريع أوراقاً نقدية قد تكون مزورة أو منهوبة من المصارف وبقرار البنك المركزي ستضع هذه القوات في مأزق. وقال الخبير المصرفي، وليد دليل، لـ«العربي الجديد» إن بنك السودان المركزي استعجل في القرار لأن طباعة النقود وتغييرها يجب أن يتم بعد دحر المتمردين وحصر الكتلة النقدية وولايات السودان المختلفة، وستضاعف الصراع، وستكون لها آثار سلبية على حركة الأموال بين البنوك. وتابع أن أي حظر (بقوة السلاح) للعملة السودانية في أي منطقة في السودان سيؤدي إلى ازدهار تجارة العملات في السوق السوداء وتهريبها عبر خطوط المواجهة وظهور أسعار صرف متباينة بشكل متزايد في هذه المنطقة.

وسابقاً، أوضح السودان المركزي عن تعرض فروع البنوك بالعاصمة الخرطوم للنهب الكامل وتدمير مبانيها ونهب المعدات والأثاث، وعدد من السيارات ووسائل العمل المختلفة، كما دمرت بالكامل نحو 367 ماكينة صراف آلي في مدن العاصمة الثلاث الخرطوم وبحري وأم درمان. وسبق أن قال مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبد الله الدردبري، إن السودان «خسر 25 % من ناتجه المحلي الإجمالي خلال عام واحد من الحرب».

سوف تحد هذه الخطوة من النشاط الاقتصادي بين جزء من مناطق دارفور وولايات السودان المختلفة، وستضاعف الصراع، وستكون لها آثار سلبية على حركة الأموال بين البنوك. وتابع أن أي حظر (بقوة السلاح) للعملة السودانية في أي منطقة في السودان سيؤدي إلى ازدهار تجارة العملات في السوق السوداء وتهريبها عبر خطوط المواجهة وظهور أسعار صرف متباينة بشكل مثزايد في هذه المنطقة.

وسابقاً، أوضح السودان المركزي عن تعرض فروع البنوك بالعاصمة الخرطوم للنهب الكامل وتدمير مبانيها ونهب المعدات والأثاث، وعدد من السيارات ووسائل العمل المختلفة، كما دمرت بالكامل نحو 367 ماكينة صراف آلي في مدن العاصمة الثلاث الخرطوم وبحري وأم درمان. وسبق أن قال مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبد الله الدردبري، إن السودان «خسر 25 % من ناتجه المحلي الإجمالي خلال عام واحد من الحرب».

مال وسياسة

وسط تصاعد المخاوف من توجه حكومة الاحتلال نحو ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، يسود القلق، في النظام المصرفي الفلسطيني، من شبح الحصار المالي وعزل البنوك بعد أن تم تجديد رسالة الضمانات للبنوك الإسرائيلية للتعامل مع البنوك الفلسطينية لمدة شهر واحد فقط، وبذلك تبقى البنوك الفلسطينية تحت ابتزاز عدم تجديد تلك الرسالة، إذ قد تتعدى آثار الأزمة التعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية الفلسطينية مع الاحتلال، إلى التأثير على التعاملات المالية مع الخارج

إسرائيل تبتز الفلسطينيين بورقة عزل البنوك

رام الله ـ **جهاد بركات**

لا يمكن إخفاء قلق القائمين على النظام المصرفي الفلسطيني، الذي سببه قرار وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في اليوم الأخير من شهر أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم، بتجديد رسالة الضمانات للبنوك الإسرائيلية للتعامل مع البنوك الفلسطينية، لمدة شهر واحد فقط، بينما كانت تمدد قبل شن الاحتلال الحرب على غزة كل سنة أو سنتين، بينما جددت نهاية مارس/ آذار الماضي لأربعة أشهر، ونهاية يوليو/ تموز الماضي لثلاثة أشهر.

ويأتي ذلك في ظل تصاعد المخاوف الفلسطينية من إعلان وزير المالية الإسرائيلي، أول من أمس، اعتزامه ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، مرحباً خلال اجتماع في الكنيست بفوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية، واعتبر ذلك فرصة لتحقيق أهدافه. واعتبر أن «العام 2025 سيكون عام السيادة على يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وقد أصدرت تعليمات لمديرية الاستيطان في وزارة الأمن وللإدارة المدنية ببدء عمل جماعي مهني وشامل من أجل إعداد البنية التحتية المطلوبة لفرض السيادة».

بنوك فلسطين تحت الابتزاز

يظهر القلق من عزل البنوك الفلسطينية جلياً في ظل تشديد الإجراءات المالية من قبل الاحتلال. وفي ظل غموض الأوضاع رفضت جمعية البنوك الفلسطينية الإدلاء بتصريحات حول الأمر، وكما جاء الرد لـ«العربي الجديد» فإن ذلك بسبب حديثها سابقاً عبر وسائل الإعلام، والتخوف من تكرار التصريحات في ظل تجديد رسالة الضمانات لشهر واحد فقط.

صحيح أن القلق يعود إلى أشهر، لكنه يزداد الآن مع فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية، فكما يرى أستاذ الاقتصاد نصر عبد الكريم، فإن التجديد لشهر كان استجابة خجولة لضغوط أميركية أوروبية ومن مجموعة G7. لكن كما يقول عبد الكريم لـ«العربي الجديد»: «وكان في القرار انتظاراً لمفترق طرق وهو نتائج الانتخابات الأميركية، وفي حالة فوز ترامب؛ قد يعطي سموتريتش لنفسه اتخاذ إجراءات أشد». لكن ما الذي يعنيه إبقاء البنوك الفلسطينية تحت ابتزاز عدم تجديد تلك الرسالة، وما الذي يعنيه تنفيذ التهديد؟ للإجابة لا بد من معرفة ماهية تلك الرسالة وما تؤديه. تتم البنوك الفلسطينية بمعاملاتها بالشيكل مع النظام المصرفي الإسرائيلي عبر بنوك إسرائيلية «مراسلة»، وفي هذه الحالة عبر بنكي ديسكونت وهبوعاليم، ووفقاً للادعاء الإسرائيلي طلب البنكان قبل سنوات إنهاء الخدمات التي يقدمانها للبنوك الفلسطينية خشية مواجهتهما اتهامات قضائية «بتمويل الإرهاب» أو «غسل الأموال» بعد رفع قضايا ضد بنوك فلسطينية، فقررت حكومة الاحتلال منحهما حصانة، عبر رسائل حكومية، بالدفاع عنهما قانونياً في حال مواجهتهما دعاوى قضائية، وتعويضهما عن خسائر نتيجة تلك الدعاوى. وبسبب عدم وجود عملة فلسطينية، والاعتماد على عملة الشيكل الإسرائيلي، فإن آثار وقف العلاقة مع البنكين الإسرائيليين قد يتعدى التعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية مع الاحتلال، إلى التأثير على التعاملات المالية مع الخارج، فيما يرى بعض الاقتصاديين أنها قد تعزل البنوك الفلسطينية.

تقول سلطة النقد الفلسطينية لـ«العربي الجديد» في رد خطي مكتوب، إن مسألة العلاقة التجارية بين الطرفين كان يفترض أن تبقى ضمن الإطار الفني وألا يتم تسييسها، مشيرة إلى أن فلسطين تعتمد في تجارتها على إسرائيل كونها القوة التي تسيطر على المعابر، وأية بضائع تدخل أو تخرج يجب أن تمر عبر الموانئ ونقاط التفتيش الإسرائيلية. واعتبرت أن استمرار الاحتلال يعني صعوبة فتح أسواق جديدة، وأن ضمان استمرار علاقة المراسلة ضروري للاستقرار النقدي والمالي إلى حين إيجاد ترتيبات جديدة؛ التي تحتاج إلى وقت.

أرباك مالي وتجاري

يقول الصحافي والخبير الاقتصادي جعفر صدقة لـ«العربي الجديد»، إن رسالة الضمانات السنوية كانت تعطي البنوك الفلسطينية أريحية على المدى المتوسط، والتجديد لشهر واحد؛ هدفه إبقاء البنوك في حالة التوتر وعدم اليقين والغموض، وهو ما يعني إجبارها على التعامل مع كل الشؤون المصرفية بحذر، وحتى عدم التعامل مع أمور مالية متوسطة وطويلة الأمد، بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث، وهو بالضبط في رأيه ما تقصده حكومة الاحتلال. ستؤثر خطوة وقف التعاملات مع البنوك الفلسطينية في حال تمت فعلاً، على الحركة التجارية الفلسطينية الإسرائيلية، والتي تعتبر عالية مقارنة بالتعاملات التجارية مع دول العالم، نتيجة ظروف الاحتلال والاتفاقات الاقتصادية وعلى رأسها بروتوكول باريس الاقتصادي، ففي عامي 2022 و2023 وفقاً لأرقام جهاز الإحصاء الفلسطيني، بلغت الواردات من السوق الإسرائيلي ما نسبته قرابة 57% من مجمل الواردات، وبلغت الصادرات إلى إسرائيل ما نسبته 86% من مجمل الصادرات.

يقول عبد الكريم، إن تنفيذ القرار يعني وضع كل العلاقات الفلسطينية مع الكيان الإسرائيلي في حالة إرباك، لأن التاجر الفلسطيني لن يستطيع الدفع للمورد الإسرائيلي ثمن بضاعته بطريقة رسمية، ولا يستطيع فتح اعتماد مستندي أو تحرير شيكات من البنوك الفلسطينية لهذا الغرض لأن البنوك الإسرائيلية ستتوقف عن تحصيلها، بل ستؤثر على المقاصة (ضرائب الأموال الفلسطينية) وسيصبح تحويلها عبر البنوك غير ممكن، ما يعني وجود حجج إسرائيلية لاقتطاع ما تريد منها لقاء ما يشتريه الفلسطينيون من أساسيات كالكهرباء والبترول والمياه. وتؤكد سلطة النقد لـ«العربي الجديد» أن العلاقة المصرفية المراسلة ما بين المصارف الفلسطينية والمصارف العالمية لن تتأثر بمثل هذه الخطوة، بسبب احتفاظ الجهاز المصرفي الفلسطيني بعلاقات مصرفية مراسلة مع شبكة واسعة من البنوك حول العالم، وهو ما يؤيده عبد الكريم، مشيراً إلى وجود «كود سويفت» فلسطيني مستقل، إلا أن قطع الاحتلال العلاقة المصرفية ستوقف الواردات إلى السوق الفلسطيني كما تؤكد سلطة النقد، أو سيتم تسديد أثمانها نقداً.

ولجعفر صدقة رأي مختلف، إذ يؤكد أن مثل تلك الخطوة ستعزل البنوك الفلسطينية بشكل كبير عن النظام المصرفي العالمي، قائلاً إن البنكين الإسرائيليين يقومان بدور المراسل والوسيط بين البنوك الفلسطينية وكثير من البنوك العالمية، وقطع العلاقة يعني إبقاء معاملات مالية دولية محدودة جداً، فضلاً عن أن الاستيراد من الخارج يحتاج إلى عملات كاليورو والدولار. ويتساءل: إن كانت البنوك الإسرائيلية لن تستقبل الشيكل فمن أين ستحصل البنوك الفلسطينية على العملات الدولية؟

شل قدرة الاقتصاد الفلسطيني

يرى صدقة أن البنوك الفلسطينية في تلك الحالة ستتحول إلى مكاتب صرافة، إن توفرت لديها العملات، ولن تكون قادرة على تغطية الاعتمادات المالية للاستيراد لا من إسرائيل ولا من الخارج، ما يعني شل قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التعامل مع العالم الخارجي والاستيراد، ما يعني عملية تجويع للفلسطينيين. يستبعد كل من عبد الكريم وصدقة ذهاب الاحتلال لهذه الخطوة، بسبب ضغوط حلفائه الغربيين، وكذلك عدم اقتصار التأثير الاقتصادي على الفلسطينيين، بل يمتد إلى الاحتلال وتجاره ومصانعه. يقول عبد الكريم إنه توقع في المرتين السابقتين عدم تنفيذ هذه الخطوة، بسبب اعتبارات دولية، فيما يقول صدقة إن هناك كتلة نقدية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تراوح بين 25 إلى 30 مليار شيكل سنوياً أي من 6,7 إلى 8 مليارات دولار، وهناك صناعات إسرائيلية خاصة المنشآت الصغيرة تعتمد بشكل أساسي على السوق الفلسطيني ولا فرصة لها للتصدير إلى الخارج، ما يعني تدميرها، بما يعني ترجيح إبقاء هذه الخطوة للابتزاز وليس للتنفيذ.

لكن وحتى في حال التنفيذ، يرى عبد الكريم أن طريقاً آخر قد يتم شقه، عبر طرف ثالث وسيط، أو تفعيل شركة حكومية إسرائيلية وسيطة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية لا تحتاج إلى ضمانات كان أنشأها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وجمدها لاحقاً. أما البدائل الفلسطينية فتقول سلطة النقد في ردها على أسئلة «العربي الجديد» إنها تواصل جهودها مع الجهات الفلسطينية المختصة وأطراف دولية عديدة لضمان الحفاظ على العلاقة المصرفية المراسلة لتسهيل إجراءات التبادل التجاري وتسديد أثمان السلع والخدمات، ومنع أزمة إنسانية قد تقع نتيجة أي إجراء أحادي الجانب، كما تعمل على تطبيق استراتيجية للتحول الرقمي والحد من استخدام الكاش في المعاملات المالية والتجارية. ويرى صدقة أن التعامل مع هذا الاستحقاق كان يجب أن يكون بشكل مبكر وعدم الانتظار منذ عام 1994 (توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي)، لكن أي إجراء فلسطيني سيحمل في طياته مواجهة مع الاحتلال، سواء لجهة إصدار عملة محلية وهو أمر صعب في رأيه، أو التحول إلى عملة أخرى كالدينار الأردني وهو ما يتطلب إقامة مراكز مالية ومصرفية في الأردن بالاتفاق معه، لكن كل الخيارات في رأيه تعني الدفع إلى تفجير مواجهة بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، حتى لو لم ترد السلطة ذلك.

ويعتقد عبد الكريم أن البنوك تبحث عن حلول استباقية، لكن مثل تلك الخطوة في رأيه لن تلغي التعامل بالشيكل الإسرائيلي في السوق الفلسطيني، لكنه سيجففه تدريجياً، نتيجة الانخفاض في العلاقات الاقتصادية أصلاً بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وهو في رأيه ما قد يشكل فرصة للفلسطينيين نحو «دولرة» الاقتصاد أو البحث عن بدائل أخرى، من دون الاستغناء عن الشيكل بشكل فوري. ويحسب سلطة النقد، أدت التهديدات الإسرائيلية إلى قيام الجمهور الفلسطيني بتحويل ما لديهم من عملة الشيكل إلى عملات أجنبية في خطوة استباقية، وقد نتج عن هذه الممارسات زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما أدى إلى فروقات في الأسعار وقد تعاملت سلطة النقد بحزم مع هذه الظاهرة للحيلولة دون نشوء سوق سوداء في فلسطين، لكنها ترى أن تدس عملة الشيكل لدى المصارف الفلسطينية يخلق إشكاليات عديدة، ولا سيما عملية إدارة مراكز العملات المختلفة لدى المصارف.

تجري البنوك الفلسطينية معاملاتها بالشيكل مع النظام المصرفي الإسرائيلي، رام الله 2021 (عباس المومني/فرانس برس)

الاحتلال يستهدف حصار الفلسطينيين مالياً (جعفر الشلبي/فرانس برس)

> كتلة نقدية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تصل إلى 8 مليارات دولار

الرواتب في انتظار أموال «المقاصة»

أثرت القيود المالية والاقتصادية الإسرائيلية سلبا على أوضاع الفلسطينيين المالية والمعيشية، إذ باتت تتأخر عملية صرف الرواتب أو يتم صرف جزء منها بسبب تأخير تحويلات أموال المقاصة. وأعلنت وزارة المالية الفلسطينية، مساء الخميس الماضي، أنها أكملت إجراءات احتساب رواتب الموظفين العموميين لشهر أيلول/سبتمبر 2024، على أساس أن يتم صرف 70% من الراتب وبحد أدنى 3500 شيكل. وأشارت الوزارة في بيان، إلى أن مجموع المبلغ المطلوب للصرف هو 890 مليون شيكل. ولفتت الوزارة إلى أنه سيتم صرف الرواتب فور قيام وزارة المالية الإسرائيلية بتحويل أموال «المقاصة».

مؤشرات الأسواق

الكويت

أعلنت بورصة الكويت إتمام تنفيذ صفقة متفق عليها لـ1,75 مليون سهم من أسهم بنك الكويت الوطني. وأوضحت البورصة؛ وفق بيانها، أمس الثلاثاء، أن قيمة الصفقة بلغت 1,49 مليون دينار، بسعر 0,853 دينار للسهم الواحد. ولم تُشر البورصة، في بيانها إلى أطراف تلك الصفقة المعلنة، إلا أنها نفس الصفقة من حيث عدد الأسهم التي أجريت على «الوطني» الأربعاء الماضي. يُذكر أن رأس مال «الكويت الوطني» المدفوع يبلغ 832,64 مليون دينار، موزعاً على 8,33 مليارات سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وتمتلك المؤسسة العامة للتأمينات 6,10% في البنك. ارتفعت أرباح بنك الكويت الوطني خلال الربع الثالث من عام 2024 بنسبة 5,7% سنوياً عند 164,6 مليون دينار كويتي.

الإمارات

تباين أداء مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات أمس الثلاثاء، ليرتفع سوق دبي المالي، بينما تراجع سوق أبوظبي للأوراق المالية، وسط ترقب تعليقات من مسؤولي مجلس الاحتياطي الاتحادي لمزيد من الوضوح بشأن مسار أسعار الفائدة. ووفق بيانات أسواق المال الإماراتية، حقق سوق دبي المالي مكاسب قدرها 7,992 مليارات درهم، بينما تكبد سوق أبوظبي للأوراق المالية خسائر قدرها 4 مليارات درهم. واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2,393 مليار درهم، توزعت على 41,879 ألف صفقة. ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 1,05% بالغاً مستوى 4701 نقطة، وهو أعلى مستوى منذ 13 أكتوبر / تشرين الأول 2014، وسط تعاملات بحجم 328,005 مليون سهم بقيمة 853,572 مليون درهم. جاء ذلك وسط ارتفاع سهم إعمار للتطوير 10,31%. وسالك 3,65%، وديار للتطوير 2,65%، وبنك دبي التجاري 2,04%. وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 774,674 مليار درهم بختام تعاملات اليوم، مقابل 766,682 مليار درهم بختام تعاملات الاثنين، بمكاسب بلغت 7,992 مليارات درهم.

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات، أمس الثلاثاء، منخفضة بضغط تراجع ستة قطاعات. وتراجع المؤشر العام بنسبة 1,38% ليصل إلى النقطة 10458,21، خاسراً 146,86 نقطة، عن مستوى أول من أمس الاثنين. وأثر على أداء الجلسة تراجع ستة قطاعات على رأسها الصناعات بـ2,07%، بينما ارتفع قطاع العقارات وحيداً بـ0,05%. وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 462,13 مليون ريال، مقابل 397,66 مليون ريال، أول من أمس الاثنين، وزادت أحجام التداول عند 158,7 مليون سهم، مقارنة بـ129,59 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 16,56 ألف صفقة، مقابل 15,38 ألف صفقة بالأمس. وتقدم سهم «صناعات قطر» التراجعات بـ 3,27%. بينما جاء سهم «أعمال» على رأس الارتفاعات بـ3,28%، واستقر سعر أربعة أسهم. وجاء «إزدان القابضة» المرتفع 1,60% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 33,37 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «صناعات قطر» بقيمة 68,41 مليون ريال، متراجعاً 3,27%.

أسواق عالمية

من النفط إلى السيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي، إلى إنتاج السلاح وإدارة السجون، تنتظر الشركات العاملة في هذه القطاعات عصراً ذهبياً خلال الولاية الثانية للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، الذي أشعل فوزه الكاسح في الانتخابات موجة من الرهانات الجنونية على أسهم هذه الشركات

شركات عصر ترامب

تسلا ليست الرابح الوحيد... منتجو النفط والسلاح ومديرو السجون يزدهرون

مالك تسلا وحليف ترامب والمسؤول المحتمل في إدارته المقبلة إيلون ماسك (Getty)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تمثل الولاية الثانية للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، عصراً ذهبياً للكثير من الشركات الأميركية، ليس فقط في قطاعات النفط والذكاء الاصطناعي والسيارات الكهربائية، وإنما أيضا إنتاج السلاح وإدارة السجون، إذ أشعل فوزه الكاسح في الانتخابات موجة صعود جنونية للأسهم، فضلا عن العملات المشفرة على رأسها بيتكوين الأبرز عالمياً.

قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية التي جرت في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني، كانت القطاعات مقسمة إلى ما تعرف بقطاعات الجمهوريين والديمقراطيين، إذ تميزت محفظة المراهنين على ترامب بشركات النفط ومصنعي الأسلحة، بينما ركزت محفظة المراهنين على منافسته الديمقراطية كامالا هاريس على منتجي الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، في حين راهنوا ضد الشركات المالية ومصنعي الأدوية، باعتبار أنهم قد يواجهون المزيد من القواعد في ظل الديمقراطيين. لكن ما أن حقق ترامب فوزاً كاسحاً، حققت الأسهم الأميركية أفضل أسبوع لها في عام، مدعومة بارتفاع محموم، فيما رجح محللون أن تشهد ولايته الثانية ازدهاراً ليس فقط للشركات المنتمية إلى القطاعات التي يشجعها الرئيس العائد إلى البيت الأبيض على رأسها النفط، وإنما شركات القطاعات التي طالما كان مؤيدو الديمقراطيين يراهنون عليها وعلى رأسها السيارات الكهربائية، لتتضمن كيانات ذات تخصصات نوعية هذه المرة إلى قائمة المستفيدين بقوة، وهي الشركات المتخصصة في إدارة السجون ومراكز الاحتجاز في ضوء أجندة ترامب التي تعهد خلالها بترحيل ملايين المهاجرين غير الشرعيين.

فقد انتعشت أسهم «جي إي أو غروب» (The GEO Group)، التي تدير من بين أمور أخرى مراكز احتجاز للمهاجرين، و«كوركسيفك» (CoreCivic)، وهي شركة خاصة تدير سجوناً. وقد قفزت قيمتهما السوقية لأسهمها بنحو الثلثين خلال ثلاثة أيام من فوز ترامب، لتزداد قيمتهما السوقية بنحو 6 مليارات دولار. ويوم الخميس الماضي قفز سهم «GEO» بنحو 72% ليغلق عند 24,43 دولاراً للسهم، مقابل 14,18 دولاراً للسهم في اليوم السابق للانتخابات. كما قفز سهم «CoreCivic»، بنسبة 69,5% ليصل إلى 22,35 دولاراً، الخميس، مقابل سعر إغلاق، يوم الاثنين الماضي، البالغ 13,19 دولاراً.

وقال جورج زولي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة «جي إي أو غروب»، خلال تعليقات تتعلق بأرباح الشركة، الخميس الماضي: «نتوقع من إدارة ترامب القادمة اتخاذ نهج أكثر حدة في ما يتعلق بأمن الحدود وإنفاذ القانون الداخلي، وطلب تمويل إضافي من الكونغرس لتحقيق هذه الأهداف».

كذلك قال بريان إيفانز، الرئيس التنفيذي للشركة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية إن الأسرّة غير المستخدمة في منشآتهم قد تدر 400 مليون دولار إيرادات سنوية في حال تم إشغالها، وإن الشركة لديها القدرة على توسيع برنامج المراقبة الحالي ليشمل «ملايين المهاجرين»، مما يزيد من الإيرادات. ووصف هذه الفرصة بأنها «غير مسبوقة بالنسبة للشركة». كذلك ستستفيد شركات الطيران، إذ قال مسؤولون تنفيذيون إنهم يستطيعون توسيع نطاق الخدمات التي يقدمونها بالفعل للنقل الجوي والبري الآمن، مما قد يؤدي إلى نقل مئات الآلاف من المهاجرين. وعلى صعيد الشركات الأبرز من القطاعات الأخرى، جاءت «تسلا» لصناعة السيارات الكهربائية، التي خطفت الأنظار، حيث قفز سهم الشركة بنسبة 9% فقط، في تداولات، يوم الاثنين، مستكملا رحلة الصعود الجنونية منذ إعلان فوز ترامب. واستطاعت إضافة 92 مليار دولار إلى قيمتها السوقية يوم الاثنين فقط، لتصل إلى 1,1 تريليون دولار وتصبح ثامن أكبر شركة في العالم بعد أن تجاوزت شركة «أرن بافيت». وقفز السهم بنسبة 28% عند 341,45 دولاراً، تقريبا منذ الأربعاء الماضي، حيث تجاوزت الشركة لأول مرة منذ عام 2022 حاجز التريليون دولار، يوم الجمعة الماضي، جزء من عبقرية ترامب السياسية، هو أنه يقدم كل شيء للجميع، أو على الأقل لجميع مؤيديه، وفق تقرير لمجلة «إيكونوميست» البريطانية. فسياسته الرامية إلى خفض الضرائب وتقليص البيروقراطية، تدفع أكبر اقتصاد على هذا الكوكب نحو حراك كبير. ليست الشركات الكهربائية فقط التي ستستفيد بقوة من ولاية ترامب، وإنما شركات السيارات العاملة بالوقود مثل جنرال موتورز وفورد. ويرجح ذلك إلى أن الإدارة القادمة ستقلل من الضغط على شركات السيارات للتحول إلى المركبات الكهربائية. وتعهد ترامب بفرض رسوم جمركية أعلى على السيارات المصنعة في الخارج لحماية الوظائف في الولايات المتحدة، بما في ذلك في ولاية ميشيغن، معقل صناعة السيارات التقليدية.

وبحسب تقرير لصحيفة «الفايدريان» البريطانية، فمن المتوقع أن تستفيد الشركات الأميركية بشكل مباشر من تخفيضات الضرائب على الشركات في عهد ترامب، ولكن شركات صناعة السيارات، على وجه الخصوص، قد تستفيد من المزيد من الحماية التجارية وتخفيف قواعد الانبعاثات. فيما ستخلق الرسوم الجمركية تحديداً آخر لشركات صناعة السيارات الأوروبية التي تعاني بالفعل من انخفاض المبيعات والأرباح. وبالنسبة لشركات صناعة الأسلحة، من المتوقع أن ترتفع النفقات الدفاعية تحت إدارة ترامب، وهو ما سيكون مفيداً لشركة «جنرال إلكتريك» لأنها تعد من أبرز موردي محركات الطائرات الحربية في الولايات المتحدة والعالم. كما أن شركات التقنية من المتوقع أن تستفيد بشكل كبير، لاسيما العاملة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، فضلا عن شركات العملات المشفرة. وذكرت صحيفة واشنطن بوست في تقرير، أمس الثلاثاء، أن ترامب يتطلع إلى مرشحين مؤيدين للعملات المشفرة في الوكالات المالية الفيدرالية الرئيسية، إذ استكشفت الإدارة القادمة موظفين وسياسات جديدة يمكنها الوفاء بوعد حملة ترامب بتحويل الولايات المتحدة إلى «عاصمة العملات المشفرة على هذا الكوكب». وحققت عملة بيتكوين رقماً قياسياً جديداً، أمس، لتقترب كثيراً من 90 ألف دولار وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق.

> بيتكوين تلامس 90 ألف دولار وقيمة تسلا تبلغ 1,1 تريليون

ويمثل موقف ترامب انعطافاً قوياً معاكساً لحملة القمع التي قادتها هيئة الأوراق المالية والبورصات تحت إدارة الرئيس جو بايدن تجاه هذه الصناعة المثيرة للجدل. وأدى هذا التحول إلى تنشيط عمليات شراء قائمة على المضاربة في العملات المشفرة الكبيرة والصغيرة على حد سواء، مما رفع قيمة الأصول المشفرة إلى أكثر من 3 تريليونات دولار، حسبما تظهر بيانات منصة «كوين غيكو». وكتب كريس ويستون، رئيس الأبحاث في مجموعة «بيبرستون» للاستثمار، في مذكرة إن «بيتكوين في وضع قوي للغاية». والسؤال المطروح للمتداولين الذين لم يشاركوا بعد هو ما إذا كان لا يزال هناك مجال للاحقة هذا الارتفاع الساخن أم أنه يجب الانتظار لحدوث تصحيح طفيف لتهدأ تلك الاندفاعة بعض الشيء».

وأدى هذا التحول إلى تنشيط عمليات شراء قائمة على المضاربة في العملات المشفرة الكبيرة والصغيرة على حد سواء، مما رفع قيمة الأصول المشفرة إلى أكثر من 3 تريليونات دولار، حسبما تظهر بيانات منصة «كوين غيكو». وكتب كريس ويستون، رئيس الأبحاث في مجموعة «بيبرستون» للاستثمار، في مذكرة إن «بيتكوين في وضع قوي للغاية». والسؤال المطروح للمتداولين الذين لم يشاركوا بعد هو ما إذا كان لا يزال هناك مجال للاحقة هذا الارتفاع الساخن أم أنه يجب الانتظار لحدوث تصحيح طفيف لتهدأ تلك الاندفاعة بعض الشيء».

أعلى مستوى للدولار في أربعة أشهر

ارتفع الدولار إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر، مقابل العملات الرئيسية، أمس، مع استمرار المستثمرين في التداولات التي تراهن على سياسات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب. في المقابل، تراجع اليورو إلى أدنى مستوى في سبعة أشهر تقريبا، كما هبط الوان إلى أدنى مستوى في ما يزيد على ثلاثة أشهر، إذ إن أوروبا والصين هدفان رئيسيان للرسوم الجمركية المحتملة التي قد يفرضها ترامب. كما انخفضت قيمة العملة الكورية الجنوبية ون بحدة عند نحو 1400,65 للدولار الواحد.

تشرين الثاني، وفق وكالة بلومبيرغ. وتضاعفت قيمة بيتكوين أكثر من مرتين في عام 2024 حتى الآن، بفضل الطلب القوي على صناديق المؤشرات المتداولة في الولايات المتحدة، وقرارات تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي. ويفوق هذا الارتفاع العوائد من استثمارات مثل الأسهم والذهب. وأنفقت شركات الأصول المشفرة بكثافة خلال حملة الانتخابات لدعم مرشحين يُنظر إليهم على أنهم مؤيدون لمصالحها. وفي ظل هذا السباق، تراجع ترامب عن موقفه السابق، وأصبح مؤيداً لصناعة كان قد وصفها سابقاً بأنها «عملية احتيال».

الذهب يهبط إلى أدنى مستوى في شهرين

لندن ـ **العربي الجديد**

هبط سعر الذهب، أمس الثلاثاء، إلى أدنى مستوى في نحو شهرين، تحت ضغط ارتفاع الدولار، وفي وقت ينتظر المستثمرون بيانات اقتصادية أميركية وتعليقات من مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) للاسترشاد بها في التكهن بمسار أسعار الفائدة. وبار سعر المعدن النفيس حول 2597,9 دولاراً للأوقية (الأونصة)، مسجلاً أدنى مستوياته منذ 20 سبتمبر/ أيلول الماضي. وانخفضت العقود الآجلة الأميركية للذهب إلى نحو 2604,3 دولارات. وقال تيم ووترر، كبير محللي السوق في شركة كيه. سي إم تريد، إن «الذهب أستسلم أمام صعود الدولار في أعقاب الانتخابات الأميركية». وأضاف وفق وكالة رويترز: «يبدو أن سياسات الرئيس المنتخب (دونالد ترامب) تشكل زخماً للدولار، ومن وجهة نظر تضخمية قد تؤدي هذه السياسات إلى إبطاء مسار خفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في 2025». وقال محللون في مؤسسة بيرينبرغ المصرفية في مذكرة، إن الذهب يتعرض أيضاً لضغوط بسبب موقف ترامب المؤيد للبيتكوين، والتي قد تصبح ملاذاً بديلاً للمعدن الأصفر، متوقعة انخفاض سعر الذهب خلال العام المقبل 2025. وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة في المعاملات الفورية، أمس، بنسبة 1,3% إلى 30,28 دولاراً للأوقية.

متجر ذهب في مدينة تشينغي الهندية، 10 مايو 2024 (فرانس برس)

فروض صينية لتحفيز الأسواق والنمو

موظفة بنك في مقاطعة أنهوي الصينية تجري معاملات مالية (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الشعب الصيني (المركزي)، ارتفاع القروض المقومة بالليوان بمقدار 16,52 تريليون يوان (حوالي 2,3 تريليون دولار) في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري 2024. وتبنت الصين سلسلة من السياسات الداعمة للنمو، وتعزيز ثقة السوق وتدفق رأس المال.

وأفادت بيانات البنك المركزي، بأن رصيد القروض المقدمة إلى الشركات المتخصصة والمبتكرة بلغ 4,23 تريليونات يوان بنهاية أكتوبر/ تشرين الأول، بزيادة 13,6% على أساس سنوي، بينما وصل رصيد القروض المقدمة إلى الشركات التكنولوجية المتوسطة والصغيرة إلى 3,17 تريليونات يوان، بزيادة 21% على أساس سنوي، وبلغ رصيد القروض الشاملة المقدمة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر 33 تريليون يوان، بزيادة 15% على أساس سنوي. وكشف تقرير البنك المركزي الصيني حول تنفيذ السياسة النقدية للربع الثالث من العام الجاري، أن البنك سيتمسك بتبني السياسة النقدية الداعمة للنمو ويعزز قوة التنظيم والسيطرة بالسياسة النقدية، لإيجاد بيئة جيدة تناسب النمو الاقتصادي المطرد والتنمية عالية الجودة.

وارتفع المعروض النقدي واسع النطاق «M2»، وهو مقياس يغطي النقد المتداول وجميع الودائع، بنسبة 7,5% على أساس سنوي، بينما وصل رصيد التريليونات يوان في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وفق ما نقلته وكالة شينخوا، أمس الثلاثاء.

«تصفير» حقل غاز روسي

موسكو ـ **العربي الجديد**

هوى إنتاج الغاز في الحقول التابعة لمشروع «أركتيك إل إن جي 2» الروسي إلى ما يقرب من الصفر منذ بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وذلك بعد إيقاف نشاط التسييل (تحويل الغاز الطبيعي إلى مُسال) الشهر الماضي، بضغط من العقوبات الغربية.

وضخت الحقول التي تغذي المنشأة التي تشغلها شركة «نوفاتك» متوسط 0,4 مليون متر مكعب من الغاز يومياً خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر الجاري، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ، أمس الثلاثاء، عن شخص مطلع على بيانات القطاع. ويمثل ذلك انخفاضاً بأكثر من 90% عن متوسط الإنتاج خلال معظم شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بحسب تقديرات الوكالة الأميركية.

كما يُعد ذلك أقل متوسط للإنتاج في المشروع منذ سبتمبر/أيلول 2023 على الأقل، بحسب البيانات السابقة، فحتى خلال مرحلة ما قبل التشغيل التجريبي لأول محطة إسالة في مشروع «أركتيك إل إن جي 2»، تراوح إنتاج الحقول ما بين مليونين ونحو 14 مليون متر مكعب يومياً، بحسب المصدر، الذي ذكرت بلومبيرغ أنه طلب عدم ذكر هويته. يُعد «أركتيك إل إن جي 2» محوراً لطموح روسيا في زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال، لذلك أصبح المشروع هدفاً لعدة حزم من العقوبات الغربية خلال العام الماضي، بسبب الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022.

وأجبرت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها المستثمرين الآخرين على الانسحاب من المشروع، ما حد من قدرته على توفير كاسحات الجليد اللازمة للإبحار في مياه محيط القطب الشمالي المتجمد، ودفع المشترين الأجانب إلى العزوف عن شراء الشحنات. ولم يرد مشروع «أركتيك إل إن جي 2» ولا أكبر المساهمين فيه، وهي شركة «نوفاتك» التي يقع مقرها في روسيا، مباشرة على طلبات بلومبيرغ للحصول على تعليق. وتبلغ القدرة الإنتاجية التصميمية للمنشأة 19,8 مليون طن من الغاز المسال سنوياً، لكن حتى الآن، لم يتم تشغيل إلا محطة إسالة واحدة فقط تنتج 6,6 ملايين طن سنوياً، ورفع المشروع إنتاج الوقود فائق التبريد في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، عندما تمكن بفضل تحسن أوضاع الجليد من استخدام ناقلات الغاز التقليدية في نقل الشحنات، وغالباً ما تكون هوية مالكي تلك الناقلات غير معروفة. لكن لم يُسلم أي من هذه الصادرات إلى الموانئ الأجنبية حتى الآن.

مشروع للغاز المسال في شبه جزيرة يامال الروسية (فرانس برس)

رؤية

مصر وصندوق النقد: شراكة اقتصادية أم تبعية مالية؟

شريف عثمان

دخلت مصر في علاقة طويلة ومعقدة مع صندوق النقد الدولي، حيث أصبحت واحدة من أكبر المقترضين من هذه المؤسسة الدولية، تأتي في المرتبة الثانية، ولا يسبقها إلا الأرجنتين.

تتجلى هذه العلاقة في عدة اتفاقيات تمويلية تمت بين الطرفين على مدار السنوات، خاصة بعد ثورة 2011 التي أدت إلى تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي والسياسي في البلاد. وفي حين أن الصندوق يقول إن هذه الاتفاقيات تهدف إلى دعم استقرار الاقتصاد المصري وتحفيز النمو، يثار جدل واسع حول ما إذا كانت هذه الشراكة تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني حقاً، أم أنها تعمق التبعية المالية لمصر، وتعزز نفوذ صندوق النقد على قراراتها الاقتصادية.

ومنذ أن وقّعت مصر أول اتفاقية قرض رئيسية مع صندوق النقد الدولي في أكتوبر عام 2016، بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شملت تخفيض دعم الطاقة، ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، وتحرير سعر صرف الجنيه المصري، وزيادة الضرائب. كان الهدف من هذه الخطوات تعزيز الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع توفير بيئة اقتصادية أكثر شفافية ومرونة. وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات ساهمت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي العام، إلا أنها تركت آثاراً سلبية على مستوى معيشة المواطن العادي، إذ أدت إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة التضخم، مما أثر مباشرة على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود.

وتعد برامج التقشف المالي واحدة من أبرز الشروط التي يفرضها صندوق النقد على الدول المقترضة. ففي حالة مصر، كانت هناك مطالبات مستمرة بضرورة تخفيض العجز المالي والسيطرة على الدين العام، واستجابت الحكومة لهذه المطالبات من خلال تقليص الإنفاق الحكومي والتوسع في فرض الضرائب، وبيع بعض الأصول المملوكة للدولة المصرية.

ومع ذلك، يرى بعضهم أن هذه السياسات تُعرقل جهود الدولة في تحسين جودة الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة، وتضع قيوداً على قدرة الحكومة على دعم الفئات الفقيرة، وتسمح بالتخلي عن الأصول القيمة بأسعار بخسة. ويشير تكرار عمليات الاقتراض إلى أن النموذج الحالي للعلاقة بين صندوق النقد ومصر لا يؤدي إلى تقليل الحاجة للمساعدة الدولية، بل يعزز الاعتماد عليها. ومع كل اتفاقية جديدة، تزداد الالتزامات المالية على مصر وتتراكم أعباء الديون، مما يعقد الوضع الاقتصادي ويزيد من صعوبة تحقيق استقلال مالي حقيقي.

والأسبوع الماضي، وفي إطار نقل وسائل الإعلام لتطورات مفاوضات صندوق النقد مع الحكومة المصرية، أشارت بعض الصحف غير الحكومية إلى «ممثل الصندوق المقيم» في مصر، واسمه أليكس سيفورا، في وضع ذكرنا بحالة المندوب السامي البريطاني، وقت الاحتلال البريطاني لمصر، الذي كان لديه صلاحيات التدخل في القرارات الحكومية المصرية وتوجيهها وفقًا للمصالح البريطانية، وكان يملك صلاحية إقالة المسؤولين المصريين أو تعيينهم، وكان أيضاً يشرف على قناة السويس، التي كانت تعتبر شرياناً حيوياً للتجارة العالمية والإمبراطورية البريطانية!

وفي كتابه الرائع «الدَّين: أول 5000 عام»، يجادل، ديفيد غريبر، بأن تدخل صندوق النقد الدولي غالباً ما يعزز أنظمة الدين والسيطرة بدلاً من تشجيعه للتنمية الاقتصادية الحقيقية أو الاستقلال المالي، وهو نفس المعنى – تقريباً – الذي أشار إليه محمود محيي الدين، قبل تركه منصبه مديراً تنفيذياً في صندوق النقد بأيام، في البودكاست الشهير مع رباب المهدي.

وفقاً لغريبر، أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة ييل وكلية لندن للاقتصاد، فإن ممثلي صندوق النقد الدولي المقيمين في الدول المقترضة من الصندوق يتمتعون بسلطة كبيرة على السياسات الاقتصادية، وغالباً ما تفوق تلك التي لدى المسؤولين المنتخبين، أو المعينين من رئيس الدولة في الدول غير الديمقراطية.

ويقول غريبر إن هؤلاء الممثلون يعملون وسطاء، بين صندوق النقد الدولي والدولة المدينة، ويقومون بفرض شروط القروض المعروفة بـ«الشروط المسبقة». وتتطلب هذه الشروط غالباً تدابير تقشفية، مثل خفض الإنفاق العام، وتقليص الإعانات، وخصخصة المؤسسات الحكومية.

الهدف المعلن من تلك الشروط هو استقرار الاقتصاد وضمان قدرة الدولة المثقلة بالديون على سداد ديونها. لكن غريبر يرى أن هذه التدابير تفضل سداد الديون على حساب رفاهية السكان، ما يحول الاقتصاد أساساً إلى آلة لخدمة الدائنين الأجانب.

وذهب غريبر بعيداً في اتهاماته المؤسسة الدولية، إذ رأى أن ممثلي صندوق النقد الدولي المقيمين يسهمون في فرض تسلسل هرمي يعزز اعتماد الدول المدينة على الدول الثرية الدائنة. ومن خلال إلزام الدول بالتقيد بالتقشف والإصلاحات النيوليبرالية، يخلق صندوق النقد الدولي سيناريو يصبح فيه البلد عالقاً في دورات من الاقتراض والتقشف وسداد الديون، مع مساحة محدودة لمتابعة سياسات قد تقود إلى نمو طويل الأمد أو استقلال اقتصادي، كما يقول أستاذ الاقتصاد الشهير.

ويرى غريبر أن دور ممثلي صندوق النقد الدولي هو فرض تعديلات هيكلية تجعل البلدان أكثر جذباً لرأس المال العالمي، لكنها أقل استجابة لاحتياجاتها المحلية، مما يؤدي إلى ما يسميه «الاستعمار الاقتصادي». هذا الممثل المقيم يضمن أساساً أن تتبع الدولة المدينة مساراً يخدم مصالح الدائنين الدوليين أكثر من مصالح مواطنيها.

يقول غريبر عن صندوق النقد الدولي إنه يؤدي دوراً لا يرفع الدول من الفقر، وإنما يعمقه في أغلب الأحوال، عن طريق الحفاظ على نظام يكون فيه الدين وسيلةً للسيطرة. وعبثاً يُبقي الدول المدينة عالقة في دورة من الاعتماد على القروض الخارجية. فهل ستستمر مصر في النهج الحالي من الالتزام بتلبية متطلبات الصندوق، والسير على المسار الذي رسمه لنا، أم ستسعى إلى إيجاد بدائل تتيح لها تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقل؟ الحقيقة أن الإجابة تعتمد كثيراً على مدى صدق رغبة الحكومة المصرية في تطوير سياسات اقتصادية تتماشى مع احتياجات الشعب وتقلل من الاعتماد على القروض الدولية، وتوفر لمواطنيها حياة كريمة، بعيداً عن شروط الديون والتبعية المالية.